

نموذج رقم (١/أ) طعن

رقم مرجعي :

التاريخ : ٢٠ / / ٢٠٢١

رقم الطعن : ١٧٧٠ لسنة ٢٠٢١

- ضريبة الدخل
- ضريبة القيمة المضافة
- ضريبة التبعة
- رسم التنمية

لجنة طعن : الرابعة والعشرون - القطاع الأول
مقرها : ١٥ شارع منصور - لافلو غلي - القاهرة
التليفون :

إعلان بقرار لجنة الطعن وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

اسم الممول / المكلف	البيان القانوني	شركة توصية بسيطة
رقم التسجيل الضريبي	النشاط	تجارة سجاد و كليم و أدوات منزلية
عنوان النشاط		
مسئولية ضرائب	١٥ مايو	البيد الإلكتروني

تحية طيبة و بعد ...

نتشرف بإعلانكم بقرار لجنة الطعن الصادر بجلسته ٢٢/١/٢٠٢٢م في الطعن المشار إليه بعاليه و ذلك عن
الفترة : من ٢٥/٢/٢٠١٥م إلى ٣١/١٢/٢٠١٨م وفقاً لما انتهى إليه قرار اللجنة المرفق .

مرسل برجاء العلم و الإحاطة
و تفضلوا بقبول وافر الاحترام

رئيس اللجنة

المستشار /

أمين سر اللجنة

ك ر ح

- * يتم إعلان كلاً من المأمورية المفتتحة و الممول / المكلف بالقرار موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بآلية وسيلة إلكترونية لها حجية في الإثبات قانوناً أو تشييمه القرار بمقر العمل أو المأمورية بموجب محضر يوقع عليه الممول / المكلف أو من يمثله .
- * الضريبة واجبة الأداء من واقع قرار اللجنة .
- * يحق لكل من الممول / المكلف أو المصلحة الطعن على القرار أمام المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان بالقرار .
- * لا يمنع الطعن في القرار أمام المحكمة من تحصيل الضريبة أو اتخاذ إجراءات الحجر الإداري لاستردادها .

وزارة المالية
لجان الطعن المبرري
القطاع الأول
اللجنة الرابعة والعشرون

بالجلسة السرية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٢ بمقر اللجنة الكائن ١٥ شارع منصور - لافلوطني - القاهرة
برئاسة السيد الأستاذ المستشار /
و عضوية كلاً من :

**** صدر القرار التالي ****

١٧٧٠ لسنة ٢٠٢١	في الطعن رقم
	لتقدم من المعلن
تجارة سجاد و كليم و أدوات منزلية	النشاط
	عنوان النشاط
	رقم الملف
	يد تسجيل المبرري
٢٠١٨/٢٠١٥	السنوات
شركة توصية بسيطة	نوع التكوين
مأمورية ضرائب ١٥ مايو	عدد التكوينات

**** الوقائع ****

تشمل الوقائع حسبما يتضح من أوراق ملف النزاع ، أن الملف جديد و لم يسبق محاسبة من قبل ، و حددت
المأمورية تاريخ بداية النشاط اعتباراً من ٢٠١٥/٢/٢٥ تاريخ عقد الانجاز طبقاً للمذكرة المعتمدة في ٢٠١٥/٦/٢٥
الإجراءات الضريبية:

السنوات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
صافي الربح	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

الخصم و الإضافة: لا يوجد

أقرار المبيعات و الجمارك: لا يوجد

الإخطارات: تم إرسال نموذجي ٣٢ ، ٣١ فحص

محاضر الأعمال:

معاينة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٤ أسفرت عن الآتي:

المساحة ٤٨٦م تقريباً - بالعملة عليها زهرة حلوان للسجاد - المكان المسمى الي جزء خارجي يوجد ارفف عليها
بالتستيكات و يوجد مكتب و عدد ٤ كراسي - يوجد رف عليه اكواب بلاستيكية - جزء داخلي يستعمل كمخزن و يوجد
به بعض البلاستيكات .

معاينة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٢ أسفرت عن الآتي:

الباقطة/ البتول للتسننر - المساحة ٢٣٠م تقريباً مقسمة الي جزء داخلي و آخر خارجي - الموجودات: ١ ماكينة
خياطة - ٤ ستائر معروضة - يوجد ٤ أبواب قماش افاد الحاضر انها يتم عمل الموديلات بها و يتم عرضها في

٢٠٠٥	٢٠٠٥
٣٩٢٦٠٠	٢٠٠٥
٨٨٣٣٥	٢٠٠٥

٢٠١٨	٢٠١٨
٥٢ × ١١٠٠٠	٥٢ × ١١٠٠٠
٥٢ × ٦٠٠٠	٥٢ × ٦٠٠٠
٥٢ × ١١٠٠٠	٥٢ × ١١٠٠٠
٤٢١٢٠٠	٤٢١٢٠٠
٤٤٧٧٠	٤٤٧٧٠

تطبيق جميع مواد قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته

وتم الإخطار بمصادح ١٩ ضريبة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١ و تم الطعن عليها بتاريخ ٢٠٢١/٢/١ و تم إحالة الملف للجنة الداخلية بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ و التي أحالته للأمانة الفنية للجان الطعن الضريبي بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤ و أشك الملف لهذه اللجنة و حددت اللجنة جلسة ٢٠٢١/١٢/١١ و الجلسات التالية لتفكر الطعن على النحو الوارد بمحضر الجلسة و بجمعة ٢٠٢١/١٢/٢٥ و تبين ورود مذكرة دفاع برقم ١٥٥٥٠ في ٢٠٢١/١٢/٢٣ و قررت اللجنة حيز الطعن للقرار بجمعة اليوم ، و صدر القرار التالي:

الجنة

بعد الاطلاع على أوراق ملف النزاع و المداولة قانوناً .

و حيث الطورت صحيفة الطعن على الآتي:

و لما كانت هذه التقديرات مخالفة للواقع فأنني اطعن على ما جاء بها المالية و تفصيلاً و ارجو احالة الخلاف الم اللجنة الداخلية لولجنة الطعن المختصة .



الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٠٢١

هذا وقد وردت مذكرة دفاع انطوت على الذفرع و المطلبات التي تلخصت في الآتي:

- ١- تعديل الاقرار دون ورود الملف ضمن العينة المحددة بقرار وزير المالية عن سنوات الخلاف و ذلك بالمخالفة لنص م ٩٤ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- ٢- المغالاة في تقدير الابرار الاسبوعي للمنشأة و نسبة صافي الربح منها .

و اللجنة بدرستها لأوراق و مرفقات ملف النزاع و في ضوء تقديرات المأمورية و طلبات الطاعن المحددة في صحيفة الطعن ، و حيث تنص المادة رقم ٦٢ من قانون الاجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ علي " تختص لجان الطعن بالفصل في أوجه الخلاف بين الممول أو المكلف و المصلحة و المحددة في صحيفة الطعن " ، هذا كما تنص المادة رقم ٥٦ من نفس القانون سالف الذكر علي " و يجب أن تتضمن صحيفة الطعن تحديد جميع أوجه الخلاف علي وجه الدقة فيما ورد بنموذج ربط الضريبة و الاسباب الجوهرية التي يقوم عليها الطعن و لا يعتد بالطعن الذي لا يتضمن الأوجه محل الخلاف "

، هذا و حيث انطوت صحيفة الطعن علي " و لما كانت هذه التقديرات مخالفة للواقع فاللني اطعن علي ما جاء بها جملة و تفصيلا و ارجو احالة الخلاف الي اللجنة الداخلية او لجنة الطعن المختصة " ، هذا و بإسقاط ما جاء بمواد قانون الاجراءات الضريبية الموحد سالف الذكر ، علي ما جاء بصحيفة الطعن ، فإن اللجنة تقرر عدم الاعتداد بالطعن عن السنوات محل النزاع ، لعدم تضمن صحيفة الطعن جميع أوجه الخلاف علي وجه الدقة فيما ورد بنموذج ربط الضريبة و الاسباب الجوهرية التي يقوم عليها الطعن .

.. نهـ ذلـ الاسباب ..

- قررت اللجنة عدم الاعتداد بالطعن عن السنوات محل النزاع ، لعدم تضمن صحيفة الطعن جميع أوجه الخلاف علي وجه الدقة فيما ورد بنموذج ربط الضريبة و الاسباب الجوهرية التي يقوم عليها الطعن .
- و علي المأمورية تنفيذ القرار علي النحو الوارد بالاسباب .
- و علي الأمانة الفنية إخطار مطوري النزاع بصورة من هذا القرار بكتاب مؤرخ علي علم الوكيل .

أمين السر

رئيس اللجنة

المستشار

